

الترويج لبدء نفاذ المعاهدة



أبرز الأنشطة في عام ٢٠١٦

استمرار الدعم السياسي القوي للمعاهدة وأعمال اللجنة الاجتماع الوزاري الثامن لجماعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اعتماد مجلس الأمن للأمم المتحدة قراراً بشأن المعاهدة

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (نيويورك).

تجتمع الدول التي صدّقت على المعاهدة كل سنتين في مؤتمر معني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المعروف أيضاً باسم مؤتمر المادة الرابعة عشرة). وفي السنوات التي تفصل بين مؤتمرات المادة الرابعة عشرة، يُدعى وزراء خارجية الدول الموقعة على المعاهدة إلى الاجتماع على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر. ويتمثل الهدف من هذه الاجتماعات الوزارية في المحافظة على الزخم السياسي وزيادته وكذلك الدعم الشعبي لدخول المعاهدة حيّز النفاذ. وتحقيقاً لتلك الغاية، يعتمد الوزراء ويوقعون بياناً مشتركاً مفتوحاً أمام بلدان أخرى للانضمام إليه. وكانت اليابان قد اتخذت مبادرة عقد هذه الاجتماعات بالتعاون مع أستراليا وهولندا، التي نظمت أول اجتماع وزاري "لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" في عام ٢٠٠٢.

ولا يمكن للمعاهدة أن تدخل حيّز النفاذ حتى تصدّق عليها ٤٤ دولة - مدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة - شاركت رسمياً في المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح المعقود في عام ١٩٩٦ وكانت تمتلك في ذلك الحين مفاعلات طاقة نووية أو مفاعلات أبحاث نووية. ولم تصدق ثمان من هذه الدول بعد على المعاهدة، بما فيها ثلاث دول لم توقع عليها.



الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون إبان الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (نيويورك).

نيويورك، ٢٠١٦

بمساهمات الاجتماع الوزاري للمعاهدة وعملية المادة الرابعة عشرة وفريق الشخصيات البارزة وفريق شباب المنظمة في ترويج المعاهدة.

البيان المشترك الصادر عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصدرت حكومات الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بياناً مشتركاً بشأن المعاهدة.

وتعهدت رعاية البيان المشترك بالسعي من أجل التبكير بالتصديق على المعاهدة والسريان الفوري لها، وحثوا جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة على النظر في القيام بذلك. وأعاد رعاية البيان التأكيد على وقفهم الاختياري لتجارب تفجيرات الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى بانتظار بدء نفاذ المعاهدة، وأقروا بأن هذه التجارب تعطل غاية

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون في كلمته إلى أن "هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة. بيد أن هذا ليس احتفالاً؛ بل إنه تذكير صارخ بالعمل الذي لم يُنجز بعد". كما أضاف أن "عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ كان أمراً غير مقبول عندما تسلمت مهام منصبي في عام ٢٠٠٧". ودكر الأمين العام برغبة الأغلبية الساحقة من الدول، وحث الدول المتبقية على العمل دون تأخير على توقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

ووفرت الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة منبراً إضافياً من أجل التعبير عن الدعم للمعاهدة وتجديد الالتزام بها. وتجلّى ذلك في اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن المعاهدة (A/RES/71/86)، حيث صوتت ١٨٣ دولة لصالح القرار. وحثّ القرار جميع الدول التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد، ولا سيما الدول التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على أن توقع وتصدق عليها في أقرب وقت ممكن، وأكد على ضرورة الحفاظ على الزخم صوب استيفاء جميع عناصر نظام التحقق. وشدد القرار أيضاً على الأهمية القصوى والطابع الملحّ لبدء نفاذ المعاهدة، ونوّه

تُعد الاجتماع الوزاري الثامن لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في نيويورك، وترأسه وزراء خارجية أستراليا وألمانيا وفنلندا وكندا وهولندا واليابان، بالتعاون مع وزير خارجية كازاخستان، الرئيس المشارك بموجب المادة الرابعة عشرة. وحضر الاجتماع الأمين العام للأمم المتحدة، إضافةً إلى عدد كبير من الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين في الدول الموقعة.

واعتمد الوزراء بياناً وزارياً مشتركاً أكدوا فيه أن أيّ تفجير لتجريب سلاح نووي أو أيّ تفجير نووي آخر من شأنه أن يحبط هدف المعاهدة ومقصدتها. وأدان البيان التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحث جميع الدول المتبقية على توقيع المعاهدة والتصديق عليها. ورحب البيان أيضاً بالتقدم المحرز المتعلق بضمان متانة نظام التحقق الخاص بالمعاهدة وتطبيقاته العلمية والمدنية.

ومقصد المعاهدة، ودعوا أيضاً جميع الدول الموقعة إلى دعم إنجاز نظام التحقق.

جلسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المعاهدة

عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلسة مهمة بشأن المعاهدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عشية الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع عليها.

واغتنم أعضاء مجلس الأمن هذه الفرصة للتعبير عن مواقفهم إزاء المعاهدة وبدء نفاذها. وكانت أهمية المعاهدة وتقدير عمل اللجنة موضوعاً مشتركاً في جميع البيانات التي أُلقيت في الاجتماع تقريباً.

وفي النهاية، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً بشأن المعاهدة ((S/RES/2310 (2016)) شاركت في تقديمه ٤٢ دولة.

ويدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره الأمانة الفنية المؤقتة إلى تقديم تقرير إلى جميع الدول الموقعة في غضون ١٨٠ يوماً من تاريخ اتخاذ القرار عن حالة الاشتراكات المقررة على الدول الموقعة المستحقة للجنة وأي دعم إضافي مقدّم من الدول الموقعة لإنجاز نظام التحقق وللإنفاق على مركز البيانات الدولي ونظام الرصد الدولي وتلبية احتياجاتهما التشغيلية.

التصديقات الجديدة على المعاهدة

أودعت سوازيلند وميانمار صكّي تصديقهما على المعاهدة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويبلغ عدد التصديقات على المعاهدة حالياً ١٦٦. وقد جعل هذان التصديقان الجديدان من المعاهدة أحد أكثر الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح التي شهدت إقبالاً على الانضمام إليها، مما يجعلنا أقرب إلى تحقيق عالمية الانضمام إليها، وهو الهدف المنشود.

ويؤكد القرار على الأهمية الحيوية والضرورة الملحة للتعجيل بدء نفاذ المعاهدة، وبحث جميع الدول التي لم توقع المعاهدة أو لم تصدّق عليها على القيام بذلك دون مزيد من التأخير. ويدعو القرار أيضاً جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء أيّ تفجيرات نووية، وإلى المحافظة على قرارات الوقف الاختياري الوطني التي اتخذتها. ويؤكد على أنّ قرارات الوقف الاختياري هذه تشكل مثلاً للسلوك الدولي المسؤول الذي يسهم في السلام والأمن على الصعيد الدولي. ومع ذلك، يشدّد القرار على أنّ قرارات الوقف الاختياري هذه ليس لها نفس التأثير الدائم والملزم قانوناً مقارنةً ببدء نفاذ المعاهدة.

ويشدّد القرار على ضرورة الحفاظ على الزخم سعيًا إلى إنجاز جميع عناصر نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، ويدعو جميع الدول إلى مواصلة دعم وتعزيز ذلك. ويشير أيضاً إلى أنّ نظام التحقق يسهم في الاستقرار الإقليمي باعتباره تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة، ويعزز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

مقر الأمم المتحدة (نيويورك).



